السكان والتحضر في الوطن العربي دراسة جغرافية

م.م. عقيل حسن ياسر النجم

كلية الطب / جامعة الكوفة

Population and Urbanization in the Arab World

Asst. lecturer. Aqeel H.Yassir Al-Najim

College of Medicine/Kufa University

Aqeelh.alnajam@uokufa.edu.iq

Abstract

The phenomenon of urbanization is considered as one of the most important demographic phenomena. There is no doubt that most of the countries in the world, especially the developing countries, are witnessing a large population growth in urban centers. The growth of the urban population has become a problem for most of these countries and in Arab society as well has been highlighted. The study of the this phenomenon dimensions in terms of studying the most important results that lead to it, and the disclosure of the relationship between population growth and urbanization of the city as the increase of population a major role in the city's urban and economic growth that increase, which resulted not only natural increase, but resulting from successive migrations (1960-2018) for the purpose of detecting spatial variation and knowledge of the urbanization patterns in those countries. The research has reached an increase of the population in the Arab world since the middle of the twentieth century and does not expect urbanization trend in the Arab countries has not been consistent with the urbanization pattern which takes the form of letter (S) as the urbanization curve of the Arab countries has taken a significant upward trend. The research has reached a result that there a incompatibility of population distribution in Urban cities among the Arab countries as a result of a set of socio-economic and historical factors interaction.

Keywords: Urbanization, civilization, Urbanization rate, Urbanization curve, Urban Growth, Population Growth

الملخص:

تعد ظاهرة التحضر واحده من اهم الظواهر الديموغرافية ولا شك ان اغلب دول العالم لا سيما الدول النامية تشهد نمو سكاني واسع في المراكز الحضرية، اذ أصبح نمو السكان الحضر مشكلة تعاني منها اغلب تلك الدول ونظرا لقدم ظاهرة التحضر في المجتمع العربي واهميتها فقد سلط هذا البحث الضوء عليها من خلال معرفة أبعاد هذه الظاهرة من حيث دراسة أهم النتائج التي تؤدي إليها، والكشف عن العلاقة بين النمو السكاني والتحضر للمدينة، اذ ان للزيادة السكانية دور رئيسي في نمو المدينة عمرانيا واقتصاديا تلك الزيادة التي لم تنتج فقط عن الزيادة الطبيعية وإنما ناتجة عن الهجرات المتتالية إلى المدينة، كما ركز الباحث في استعراض خصائص سكان الوطن

العربي وكذلك دراسة ظاهرة التحضر فيها للمدة (1960–2018) لغرض الكشف عن التباين المكاني ومعرفة أنماط التحضر في تلك الدول، وقد توصل البحث الى تزايد حجم السكان في الوطن العربي منذ منتصف القرن العشرين ولا يتوقع له أن ينخفض عن معدلاته الحالية لارتفاع معدلات المواليد، كما نجد ان شكل منحى التحضر في بلدان الوطن العربي لم يكن متوافقا مع شكل منحى التحضر الذي يأخذ شكل الحرف (S) اذ اخذ منحنى التحضر لبلدان الوطن العربي اتجاه الارتفاع بشكل ملحوظ كما توصل البحث الى وجود تباين في توزيع السكان الحضر بين مدن دول الوطن العربي وذلك كان نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والتاريخية.

كلمات مفتاحية: التحضر، الحضرية، درجة التحضر، منحى التحضر، النمو الحضري، نمو السكان

المقدمة

عند محاولتنا الربط بين الإنسان العربي وبيئته الجغرافية التي استقر بها لا نجد دليلاً قاطعاً على التأريخ الأول الذي نعده أساسا لذلك الاستقرار، إلا انه يمكننا القول ان ذلك التأريخ قديم جداً ربما يعود إلى العصر الأول الذي ظهر فيه الإنسان على سطح الكرة الأرض ويسود الاعتقاد بين عدد كبير من المؤرخين وعلماء الانثروبولوجيا أن الوطن العربي هو الموطن الأول للإنسان ومن هذا ندرك ان نشأت المجتمع في الوطن العربي وتطوره ارتبط ارتباطاً وثيقاً بعوامل البيئة الجغرافية فقامت حضارات عميقة في القدم ادى الموقع الجغرافي والمناخ والتضاريس دوراً هاماً في تطورها وما تأريخ هذه الحضارات الا نتيجة لتفاعل جهود الإنسان ومؤثرات البيئة الطبيعية، وأمتاز تأريخ الوطن العربي بظاهرة التقدم التي سبق بها مناطق العالم الأخرى.

اختلف المفكرون في تفسير اغلب الظواهر السكانية التي تعد ظاهرة التحضر واحده من اهم تلك الظواهر، ولاشك ان اغلب دول العالم و لا سيما الدول النامية التي تشهد نمو سكاني واسع في المراكز الحضرية، اذ اصبح نمو السكان الحضر مشكلة تعاني منها اغلب تلك الدول، كما ان معظم دول العالم العربي تعاني من مشاكل كثيرة أهمها الفقر وسوء التخطيط والإدارة وكذلك السياسات الحكومية العشوائية وصعوبة إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل، فالكثافة السكانية العالية وقلة المساكن الموجودة تؤدي إلى مشاكل منها مشكلة التحضر التي لها اثار تنعكس على المدن، اذ تؤدي إلى تزايد في عدد السكان وانتشار الفقر والبطالة ومشاكل اجتماعية ومشاكل متمثلة في السكن العشوائي والأمن الحضري والفقر الحضري والإدارة الحضرية والبيئة الحضرية وبالمقابل تكون الصورة عكس ذلك في الدول الصناعية المتقدمة، اذ أن عملية التحضر تشجع التطور البشري وتعزز وترفع من الإنتاجية والنمو الحضري وهي ظاهرة عامة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية مشتقة ومتداخلة ولها انعكاساتها في معظم مدن العالم الثالث ومن بينها بلدان الوطن العربي التي مرت بتغيرات جذرية وقفزات حضارية، كما ان نمو وتطور المدن

يجب أن يكون له مقومات تساعدها في البقاء والاستمرارية والعمل بفاعلية وهذه المقومات متعددة منها البنية التحتية والجانب الإداري وسياسة الدولة والعامل الجغرافي والنشاط الاقتصادي وغيرها من العوامل الأخرى.

المبحث الأول

المدخل النظــري للبحث

أولا: مشكلة البحث:

كان من أهم الآثار السلبية للزيادة السكانية في الدول النامية تلك التي تتعلق بسوء توزع السكان وتركزهم في المدن نتيجة الهجرة إليها بسبب تناقص الدخل وضآلة فرص التعلم ونقص الخدمات وسوء الأحوال الصحية في الريف فهل تحقق ذلك في المدن؟؟ وهل أثر التحضر في تركيب الفئات العمرية والاقتصادية للسكان؟؟ يبدو أنه كلما نمت المدن تزايدت الحاجة فيها إلى الخدمات التي يتطلبها السكان والأصح تزيد احتياجات التركيب السكاني المتباين فيها.

وفي ضوء ذلك نحاول في هذا البحث الإجابة عن **التساؤلات الآتية**:

1- ما تأثير التحضر في خصائص سكان الوطن العربي؟

2- ما التغير الذي طرأ في التركيب السكاني لتلك المدن في ضوء معدلات الزيادة الطبيعية والهجرة خلال العقود الثلاثة الماضية؟

3- ما طبيعة التباين المكاني لظاهرة التحضر في بلدان الوطن العربي؟

4- هل الخدمات الأساسية قادرة على تلبية احتياجات السكان كما ونوعاً؟

ثانيا: فرضية البحث:

1- للتحضر في الوطن العربي اثأر عديدة من أهما الآثار الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية
2- هناك تغير في الخصائص السكانية في المدن العربية ناتجة عن اتساع عملية التحضر فيها.
3- هنالك تباين مكاني واضح لظاهرة التحضر بين بلدان الوطن العربي.
4- تتسم الخدمات الأساسية كالإسكان والخدمات الصحية والتعليمية بتراجع كبير في المدن العربية وذلك بسبب الضغط السكاني الكبير في تلك المدن.

ثالثا: أهمية البحث ومبرراته:

تعد ظاهرة التحضر ظاهرة اجتماعية وعالمية تعاني منها المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء وتبرز أهمية هذا البحث في معرفة أبعاد هذه الظاهرة من حيث دراسة أهم النتائج التي تؤدي إليها، والكشف عن العلاقة

بين النمو السكاني والتحضر للمدينة، اذ ان للزيادة السكانية دور رئيسي في نمو المدينة عمرانيا واقتصاديا تلك الزيادة التي لم تنتج فقط عن الزيادة الطبيعية وإنما ناتجة عن الهجرات المتتالية إلى المدينة.

رابعا: هدف البحث:

الهدف الأساسي للبحث هو الكشف عن التباين المكاني لظاهرة التحضر بلدان الوطن العربي، ودراسة الخصائص الديموغرافية للسكان وعلاقتها بخصائص التحضر والآثار الناجمة عن تلك العلاقة.

خامسا: المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالسكان والتحضر:

1- التحضر Urbanization هو الزيادة المطلقة في عدد السكان الحضر أي ان التزايد في سكان الريف هي أقل دائماً من تلك التي تطرأ على السكان الحضر[1]، في جين يعرفهClyde Mitchell وهو احد علماء الاجتماع بأنه عملية التحول من الزراعة إلى غيرها من المهن الشائعة في المدن بعد الانتقال إليها من الأرياف وما يرتبط بذلك من تغيير في الأنماط السلوكية[2]، ويعد Friedman كأحد المخططين ان التحضر بشكل عام هو تمركز سكان كانوا منتشرين في مساحات واسعة وعاملين أساسا بالزراعة في مراكز صغيرة الحجم نوعاً ما وتشكل الصناعة والتجارة نشاطاتها الأساسية[3]، ويتضح من ذلك ان التحضر هو حركة السكان باتجاه المدن واكتسابهم لأنماطها السلوكية تاركين الريف ومهنة الزراعة لأسباب تتعلق بالعوامل الطاردة للمناطق الريفية تقابلها عوامل جذب المدينة، كما وذهب البعض إلى ان التحضر هو التعبير الكمي عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في مجتمع مختار بحيث يبدأ إفراد ذلك المجتمع بإضعاف صلتهم بالجماعة بعد دخولهم إلى المدينة بحدودها الطبيعية والاجتماعية[4]، كما يرى البعض ان مفهوم التحضر مفهوم معنوي يعبر عن عملية حركية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والبنائية اللازمة لبناء الكائن الحي من عناصر بيئية وذلك باستخدام وسائل وأساليب حضرية بطريقة تمكنه من النمو[5]، وذكر اخرون ان التحضر هو تركز السكان في المدن او في مجتمعات يعمل معظم سكانها بالصناعة والتجارة والخدمات منتقلين من مجتمعات زراعية بعد ان حدث تقدم في أساليب الإنتاج الزراعي[6]، كما يرى قسم السكان في هيئة الأمم المتحدة ان التحضر هو نمو السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية وهذا يعني انه طالما هنالك زيادة في نسبة السكان الحصر كان هنالك تحضر[7].

[1] - رسول الجابري، عملية التحضر في الوطن العربي في الثمانينات بين الطموح والأزمة، المجلة العربية لعلم الاجتماع، المجلد الثاني، العدد الرابع، مطبعة العمال، بغداد،1986، ص63-64.
[2] - بريز، جيرالد وليم، مجتمع المدينة في البلاد النامية، ترجمة محمد محمود الجوهري، دار النهضة لطباعة والنشر، القاهرة، 1989، ص31.
[3] - Priedmann, John, Urban Transition, London, 1975, P6.
[4] - ماهر عبد الواحد عزيز، التطور الحضري في مدينة اربيل، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الآداب، جامعة بغداد،1990 ، ص30.
[5] - فؤاد عبد الله محمد، النمو الحضري المعاصر في العراق، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد الخامس، 2004، ص144-145.
[6] - دولت احمد صادق ومحمد عبد الرحمن، الأسس الديموغرافية لجغرافية السكان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1969، ص93.
[7] - صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن، جغرافية المدن، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1986، ص28.

كما يمكن القول ان مفهوم التحضر يرتبط عند غالبية المخططين الحضريين والريفيين والجغرافيين والاقتصاديين بانتقال المجتمع من زراعي أي أحادي المهنة إلى أخر متعدد الاختصاصات والفعاليات (خدمية، تجارية، صناعية)، أي يمكن اعتبار تحول القرية إلى مركز حضري البداية الأولى لتحضر ذلك المجتمع.

ولغرض توضيح التحضر لابد من التطرق إلى عدد من المفاهيم ذات العلاقة المباشرة بهذا المفهوم وأهمها:

1-1 - المدينة:

أشار الكثير من الباحثين إلى مفهوم المدينة واخذ كل اختصاص مجال في بيان وتوضيح معنى المدينة، ويمكن تعريفها بأنها عبارة عن تجمع سكاني كبير متجانس نوعاً ما يعيش على قطعة ارض محدودة نسبياً، كما يمكن اعتبارها جزء من أجزاء المجتمع المتواجد عليها بل شرط من شروط وجودة والمعبرة عن مجمل ظواهره الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وإنها تعكس التنوع في تلك الظواهر. كما أنها تعبر أيضا عن الممارسات المشتركة للسكان وتتجلى فيها ارتباطاتهم وانجازاتهم الحضارية[8].

1-2- الحضرية:

تعبر الحضرية عن نوع الحياة التي تتكون بفعل سلسلة من العمليات التي تتولد في المدينة وتؤدي إلى تغير في قيم السكان ومفاهيمهم الحياتية والسلوكية وعلاقاتهم الاجتماعية متمثلة بالابتعاد التدريجي عن التجانس[9]، ويعرفها آخرون بالصيغة التي يتميز بها سكان المجتمع الحضري القائم على تنوع المهن والابتعاد عن الطبيعة وزيادة الكثافة السكانية وعدم التجانس وزيادة التباين والتدرج الاجتماعي وكثافة التنقل وسيادة العلاقات غير الشخصية والسطحية[10]، كما عرفت انها حضارة المدن وطريقة حياة سكانها[11].

1-3- الرقعة الحضرية:

يقصد بها الرقعة الجغرافية التي تشغلها المدينة ذاتيا والمناطق الخضراء الملاصقة لها أي أنها لا تشمل الأقاليم الريفية المحيطة بالمدينة، ويمكن ان تحدد هذه الرقعة وظيفياً بالأراضي التي تخطط عمرانياً لخدمة المدينة، ويعزى دائما الانتقال إلى الحضرية بنمو المدن أما صناعياً أو إداريا او تجارياً.

[8] - تغريد حامد علي، التحضر السريع للمدن - دراسة في بعض المدن العراقية، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، مجلة المخطط والتنمية، العدد 21، 2009، ص39.

[9] - خالص الاشعب، المدينة والتحضر في العراق، بغداد، 1984، ص7-8.

[10] - عبد الله مرقش، التحضر في مدينة الموصل، اطروحة دكتوراه (غ.م)، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1995، ص8.

[11] - حسن الخياط، التحضر في الوطن العربي، الجزء الأول، مطابع الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص99.

1-4- درجة التحضر:

تعني الوزن الفعلي والنسبي لما يمثله سكان المدن في كل مرحلة من المراحل الحضارية المختلفة وذلك لعدم ثبوتها واستمرار تغيرها[12].

1-5- النمو الحضري:

يمثل الزيادة في عدد سكان المراكز المصنفة على أنها حضرية، وهو عملية مطردة ومستمرة تمثل تزايد عدد سكان المدن والذي يتطلب مزيد من الأراضي للخدمات العامة والأنشطة الاقتصادية المختلف وهذا يستدعي توسع في حجم المدينة، كما عرف بانه مجموعة من الظواهر التي تنشأ في منطقة معينة تتمتع بمميزات جغرافية واقتصادية واجتماعية وإدارية بشكل يكسبها خاصتي الجذب والتأثير في المناطق المحيطة بها وتعاني مثل هذه المنطقة من تركز سكاني ينجم عن ذلك تأثيرات اجتماعية واقتصادية وجغرافية وإدارية فيها وفي المناطق المحيطة بها[13].

1-6- النمو السكاني:

يشير النمو السكاني في أدبيات علم السكان إلى تزايد حجم السكان أو نقصانه في مدة زمنية معينة وما يترتب على ذلك من نتائج في عموم اقتصاديات البلد المعني، وهذا يعني أن مصطلح نمو يدل دلاله واضحة على أنه لا يسير في اتجاه واحد وبمعنى أخر أن حركته تكون صعوداً أو نزولاً وفق ظروف ذلك البلد، فقد يتناقص حجم السكان إلى حد يصل فيه إلى حالة يطلق عليها دون مستوى الإحلال، وقد يحدث العكس أي يصل النمو إلى حدوث الانفجار السكاني الذي ينجم عن ارتفاع في معدلات المواليد يقابله تناقص سريع ومفاجئ في معدلات الوفيات وما يترتب على ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية[14].

سادسا: حدود منطقة الدراسة:

يقع الوطن العربي بين دائرتي عرض (37.´38°) شمالاً و(13.´0°) جنوبا، وبين خطي طول (59.´50°) شرقا و (17.´9°) غربا. وهذا يعني ان المنطقة التي يشغلها الوطن العربي يمر فيها (24) دائرة عرض معظمها يقع في نصف الكرة الشمالي. إما بالنسبة لخطوط الطول فأن أربعة أخماس الوطن العربي في نصف الكرة الشرقي والخمس الأخير يقع في النصف الغربي من الكرة الأرضية. اما بالنسبة لليابسة والماء فان الوطن العربي يشغل الأجزاء الجنوبية الغربية من قارة اسيا فضلا عن إلى الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية لقارة إفريقيا، كما يشرف

---

12 - محاضرة منشورة على الموقع الالكتروني، http://www.uobabylon.edu.iq

13 - تغريد حامد علي، مصدر سابق، ص 40.

14 - عبد علي سلمان عبد الله المالكي، نمو السكان والبناء الاجتماعي - دراسة نظرية تحليلية لمشكلات السكان في الوطن العربي، كلية الآداب، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد 4، 2008، ص314.

الجزء الغربي من الوطن العربي على المحيط الأطلسي، ومن الشمال البحر المتوسط ومن الشرق والجنوب الشرقي الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب وخليج عد، ينظر الخريطة (1).

خريطة (1) الموقع الجغرافي لبلدان الوطن العربي

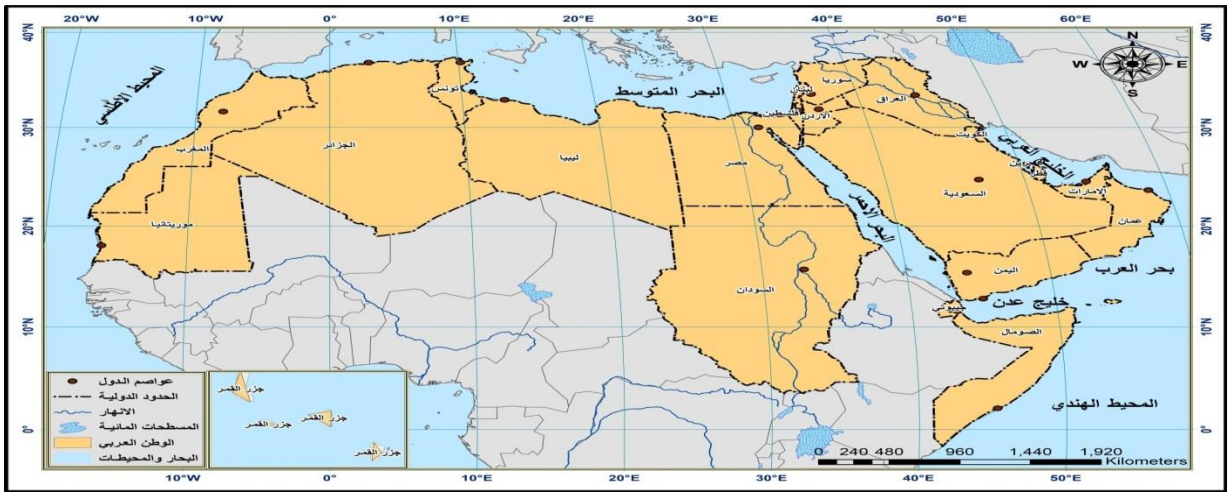

المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGIS

المبحث الثاني

لمحه ديموغرافية لسكان الوطن العربي

تمهيد

تعد القضية السكانية بالمنطقة العربية من الأمور المهمة والفعالة إذ أنها ذات إشكالية واضحة فالسكان هم العمالة المنتجة والمعمرة والمدافعة عن أرض الوطن والمحددة لكيانه الاستراتيجي وخططه التنموية وأنشطته الاقتصادية وأحواله الاجتماعية وهم أيضاً إشكالية الفقر والديون والبطالة، أو بمعنى آخر فإن الوضع السكاني العربي يضم في مكنونه العديد من المفارقات التي تستوجب الدراسة.

أولا: تطور الحجم السكاني في الوطن العربي:

تعاني الدراسات السكانية للوطن العربي من نقص في توفر البيانات الإحصائية وتزامنها بشكل دقيق مما يضفي صعوبة كبيرة عند إجراء الدراسات التحليلية أو عند عقد المقارنات بين الدول، وأيضا عند محاولة دراسة الوطن العربي ككيان جغرافي واحد في وقت يشهد فيه الوطن العربي تحولات ديموغرافية كبيرة نتجت عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها المنطقة مؤخراً. وتتيح دراسة التطور العددي للسكان بالوطن العربي التعرف على العوامل المؤدية للتغير السكاني بما يمكن معه تحليل العلاقة بين النمو السكاني والمقومات الجغرافية

وغير الجغرافية بالدول العربية، وبدراسة الجدول (1) يتضح ان عدد سكان الوطن العربي بلغ(424.219.000) نسمة عام 2018، بما يشكل (5.6%(من إجمالي سكان العالم، بعد ان كان (92) مليون نسمة عام 1960، بنسبة (3%) من جملة سكان العالم، مما يعنى ان سكان الوطن العربي قد تضاعف أكثر من أربعة مرات عما كانوا عليه في عام 1960 وبلغت الزيادة الكلية المطلقة (32.219.000) نسمة.

جدول (1) عدد سكان بلدان الوطن العربي ومعدل النمو السكاني عام 2018

بلدان الوطن العربي في قارة إفريقيا				بلدان الوطن العربي في قارة اسيا			
الدولة	عدد السكان بالألف	نسبة السكان من الكل %	معدل النمو السنوي %	الدولة	عدد السكان بالألف	نسبة السكان من الكل %	معدل النمو السنوي %
مصر	104.000	24.52	2.3	العراق	38.858	9.16	2.9
الجزائر	41.750	9.84	2.2	السعودية	32.612	7.69	2.4
السودان	40.878	9.64	3.1	اليمن	28.244	6.66	3.0
المغرب	34.852	8.22	1.2	سوريا	23.395	5.51	2.5
تونس	11.446	2.70	1.0	الأردن	10.053	2.377	2.8
الصومال	11.351	2.68	1.5	الإمارات	9.200	2.17	1.6
ليبيا	9.715	2.29	1.1	فلسطين	4.952	1.17	2.9
موريتانيا	3.976	0.94	2.4	لبنان	3.803	0.89	1.8
جيبوتي	1.020	0.24	2.7	عمان	4.560	1.07	5.1
جزر القمر	817	0.19	2.6	الكويت	4.500	1.06	3.0
–	–	–	–	قطر	2.736	0.64	4.3
–	–	–	–	البحرين	1.501	0.35	7.4
المجموع	259.805	61.26	2.0	المجموع	164.414	38.74	3.3

المصدر: بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الامارات، 2018، ص293.

لا يختلف الوطن العربي عن سائر الدول النامية الأخرى في مسار العالم لنمو السكان باستثناء بعض الحقب الزمنية التي شهدت فيها بلدان معينة لنمو سكاني عالي، فبعد أن كان هناك تقارب في معدل نمو السكان ازدادت الفجوة واتسعت في أواسط القرن العشرين غير أنها بدأت بالتقلص ولكن بصورة بطيئة الامر الذي يؤكد ان المشكلة التي تعاني منها الدول النامية مشكلة مضاعفة، فهي من جهة ما تزال تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي وهي من جهة أخرى تعاني من ارتفاع نسبي في معدل حجم السكان غير أن هذه المعاناة تظل نسبية لكونها ناجمة عن استمرار تخلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان ويتوزع السكان في قارتي أفريقيا التي يسكن

فيها (259.805.000) نسمة أي ما يعادل (61.26%) من مجموع سكان الوطن العربي، وفي آسيا التي يسكن نحو (164.414.000) مليون نسمة أي ما يعادل 38.74)%) من المجموع الكلي، ينظر الجدول (1).

ثانيا: اتجاهات النمو السكاني:

يرتفع معدل النمو السكاني في الوطن العربي بصفة عامة ارتفاعاً كبيراً، إذ يبلغ نحو(2.4%) سنوياً، ويعد هذا من أعلى المعدلات في العالم، مما يعنى هذا المعدل أن سكان الوطن العربي يتزايدون سنوياً بما لا يقل عن سبعة ملايين نسمة أي نحو(7.8%) من حجم زيادة السكان السنوية على مستوى العالم، ذلك في وقت بلغ فيه معدل الزيادة السكانية السنوية في العالم (1.6%) سنوياً مقابل(3%) فقط بالدول المتقدمة و(2%) بالدول النامية، وإذا لجأنا إلى المستوى الإقليمي يكون غرب أفريقيا أعلى معدلات النمو السكاني (3.1%) بينما يسجل غرب أوربا أدنى المعدلات (0.1%).

تتفاوت البلدان العربية كما في الشكل (1) من حيث نموها السكاني ما بين الارتفاع الملحوظ الذي يتعدى (3.5%) وقد وصل إلى (7.4%) سنوياً كما في البحرين (5.1%) في عُمان بينما بلغ في قطر(4.3%).

شكل (1) معدل النمو السكاني لدول الوطن العربي لعام 2018

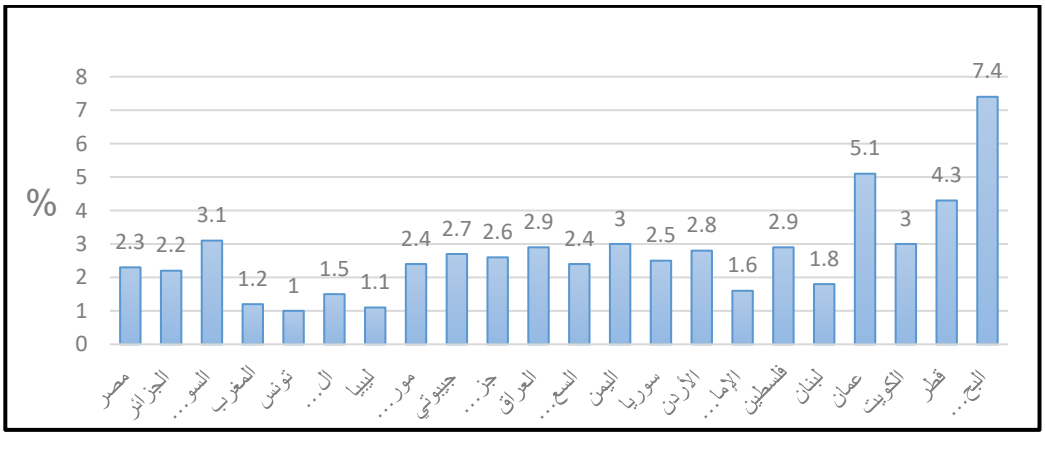

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ويمكن ان نقسم اتجاهات النمو السكاني في بلدان الوطن العربي الى أربعة فئات هي:

1- فئة البلدان ذات النمو السكاني المنخفض ما بين (1- 1.9%) وتشمل هذه الفئة ستة بلدان في مقدمتها تونس بنسبة (1.0%) تلتها ليبيا، المغرب، الصومال، الامارات ولبنان، ويرجع سبب انخفاض معدلات النمو السكاني في هذه الدول كونها دول ذات نشاط فعال لتنظيم الأسرة بسياسة سكانية معلنة كما في تونس منذ الستينات أو غير معلنة كما في لبنان والمغرب.

2- فئة البلدان ذات النمو المتوسط ما بين (2 – 2.9%) وتضم عشرة دول في مقدمتها الجزائر بنسبة (2.2%) تلتها مصر، موريتانيا، السعودية، سوريا، جزر القمر، جيبوتي، الأردن، فلسطين والعراق، اذ اخذت هذه بعض هذه الدول بالتوجه الى السياسة السكانية كما في مصر والجزائر، بينما نجد الدول ذات النمو الذي يصل الى (2.9%) كما في العراق وفلسطين هي دول لا تعطي أولوية للظروف السكانية ولا تتبع سياسة سكانية وترتفع فيها معدلات المواليد.

3- فئة البلدان ذات النمو المرتفع ما بين (3 – 3.9%) وتتمثل في ثلاثة دول في مقدمتها السودان بنسبة (3.1%) ثم الكويت واليمن بنسبة (3.0%) لكل منها، وهي أيضا من الدول التي لا تتبع سياسة سكانية وتشجع على الانجاب اذ يرتفه بها معدل المواليد.

4- فئة البلدان ذات النمو المرتفع جدا ما بين (4 % فأكثر) وتضم هذه الفئة ثلاثة دول في مقدمتها البحرين بنسبة (7.4%) وعُمان بنسبة (5.1%) وأخيرا قطر بنسبة (4.3%). ويرجع ارتفاع معدل النمو في معظمها إلى الهجرات التي تستقبلها فضلاً عن الزيادة الطبيعية الناجمة عن حركة المواليد والوفيات وكل هذه الدول لا تؤمن بخطورة المشكلة السكانية بل تشجع الزيادة السكانية دون سياسة معلنة.

ويمكن أن نقرر في ضوء تحليل اتجاهات النمو السكاني العربي أن هذا الوطن ما زال يعيش في صميم المرحلة الانتقالية التي تتسم خلالها معدلات المواليد بالتزايد وتأخذ معدلات الوفيات بالتناقص التدريجي، ويرجع التفاوت في معدلات الوفيات في أنها لم تبدأ بالتناقص في وقت واحد، فالبلاد التي دخلت المرحلة الانتقالية مبكراً تناقصت فيها معدلات الوفيات تناقصاً ملحوظاً، أما البلاد التي لم تدخل المرحلة الانتقالية إلا أخيراً فما زالت معدلات الوفيات فيها مرتفعة نوعاً، ومازالت بحاجة إلى بعض الوقت لتصل إلى مستوى معتدل. من هنا كانت ظروف نمو السكان في الوطن العربي متجهة نحو التزايد البارز مقارنة مع أقاليم العالم المختلفة.

ثالثا: التوزيع البيئي السكان :

تتجه الحياة البدوية في الوطن العربي إلى التقلص حيث يقدر عدد الرحل أو أشباه الرحل إلى نحو عشرة ملايين نسمة أي أقل من (5%) من مجمل السكان ليسكن عدد منهم في شبه جزيرة العرب وبادية الشام والسودان والصحراء الجزائرية وموريتانيا فضلاً عن الصومال وأعداد قليلة في مصر لا تتجاوز (75) ألفاً ، وتتناقص نسبة البدو تدريجياً لاستقرار بعضهم وتحولهم لسكنى القرى والمدن لما تبذله الحكومات العربية من جهود لتوطين البدو وتشجيعهم في الاستقرار[15].

وتتجاوز نسبة سكان المدن (40%) من جملة سكان الوطن العربي التي تتزايد باستمرار اذ كانت هذه النسبة نحو (30%) خلال عقد السبعينات من القرن العشرين وتختلف نسبة الحضرية بين بلدان الوطن العربي اذ يمكن

[15] - أرقام ومعلومات منشوره على الموقع الالكتروني، http://www.arabgeographers.net

تقسيمها الى فئات منها فئة الدول التي تزيد نسبة الحضرية بها عن (85%) واعلى نسبة في هذه الفئة ظهرت في قطر (99%) ثم الكويت والبحرين والأردن والامارات ولبنان، اما الفئة الثانية تشمل الدول التي تتراوح نسبة الحضر فيها بين (50–84%) وتضم احدى عشر دولة في مقدمتها السعودية بنسبة (83%) ثم ليبيا وعُمان وجيبوتي وفلسطين والجزائر والعراق واليمن وتونس وموريتانيا وأخيرا المغرب، بينما ضم الفئة الثالثة التي يقل بها السكان الحضر عن (50%) اربعة دول في مقدمتها مصر والصومال والسودان وجزر القمر[16]. ينظر الشكل (2)

شكل (2) نسبة السكان الحضر لبلدان الوطن العربي لعام 2018

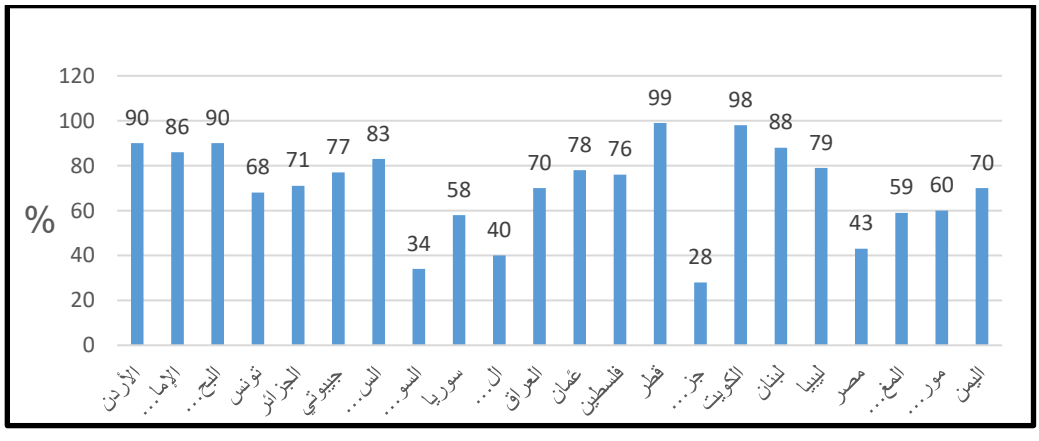

المصدر: بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الامارات، 2018، ص294.

ويعد النمو الحضاري بالدول العربية غير مخطط إذ يتزايد سكان المدن بمعدلات تصل إلى ضعف معدل النمو القومي بصفة عامة حيث تصل نسبة النمو الحضري إلى (6%) سنوياً، مما يؤدى لتضاعف الحجم السكاني في أقل من عشر سنوات إلى جانب ذلك لا يعد النمو نتيجة خطط عمرانية حديثة بل نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة الوافدة من الريف وتدفق أعداد كبيرة من الوافدين عبر الحدود بحثاً عن العمل بأجور أعلى مما ألقى بأعباء ضخمة على المدن في هذه الدول وعلى الخدمات بها وإن كانت الموارد المالية في هذه الدول تسمح باستيعاب النمو الحضاري الذي يخضع في معظمه لتخطيط أفضل من مثيله في الدول الأخرى.

يشكل سكان القرى الريفية في بلدان الوطن العربي بنحو (30%) وهى آخذة بطبيعة الحال نحو التناقص وتتزايد نسبة سكان الريف في جزر القمر بنسبة (72%) ثم السودان (66%) ثم الصومال بنسبة (60%) وأخيرا مصر بنسبة (57%)، حسب إحصاءات 2018 وهذا يعنى أن هذه الدول الأربع تضم تقريباً نصف ريف الوطن العربي وذلك لتأثرها بطبيعتها الزراعية. كما أنه هناك ستة دول أخرى تتمثل نسبة الريفية بها ما بين

[16] - بيانات صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الامارات، 2018، ص294.

(30 – 50%) وهي تونس وسوريا والمغرب والعراق وموريتانيا واليمن، أما النسبة المتبقية من الريفيين فهي متوزعة على الدول العربية الأخرى المتبقية والتي لا تعد زراعية في الأساس ولا تعتمد على الزراعة كمورد للدخل القومي بها، ينظر الشكل (3).

شكل (3) نسبة السكان الريف لبلدان الوطن العربي لعام 2018

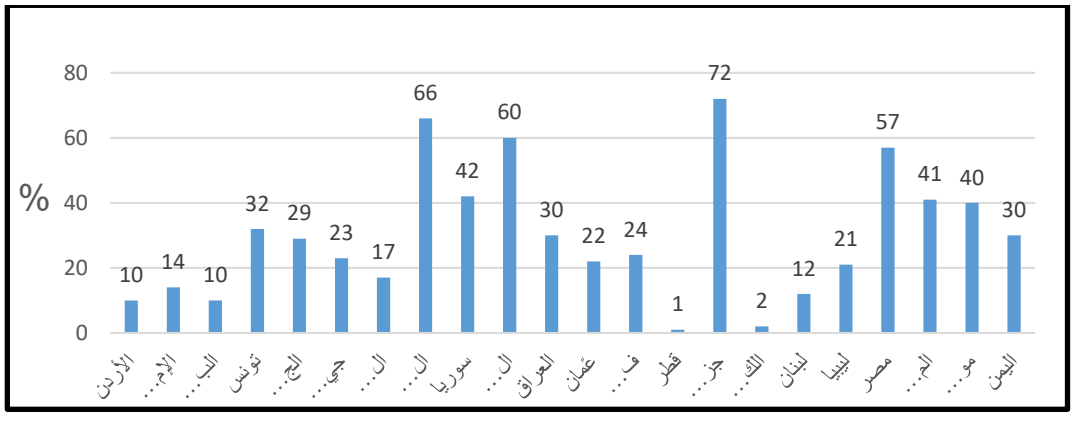

المصدر: بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الامارات،2018، ص294.

رابعا: التركيب النوعي:

يعني التركيب النوعي للسكان تقسيمهم إلى ذكور وإناث ومعبر عنه بهيئة نسبية تبين عدد الذكور لكل مئة من الإناث، وهي ما تعرف بنسبة الجنس أو نسبة النوع وللتركيب النوعي أثر مباشر في المواليد والوفيات والزواج وكذلك في الهجرة والتوزيع المهني، كما يعد أساس للمقارنة في كل ناحية من نواحي التركيب الاجتماعي[17]، فاختلاف نسبة النوع تعني تفاوت فرص الزواج حيث أن ارتفاع نسبة النوع تعني زيادة عدد الذكور على الإناث وهي ظاهره تبرز خاصة في المناطق التي تتدفق إلها هجره الذكور بشكل خاص أما انخفاض نسبة النوع فإنها تعني زيادة عدد الإناث على عدد الذكور بسبب الحروب او عوامل أخرى كالهجرة.

وبصفة عامة تتراوح نسبة النوع الطبيعية بين 100 – 104 – 105 ذكر لأنثى، أما إذا تغيرت عن هذا دل ذلك على عوامل أخرى تؤثر في هذا التركيب، ومن دراسة النسب النوعية في البلد العربية عام 2018 يتضح الاتي :

1- تقل النسبة النوعية عن (100) فرد في بعض البلاد العربية مثل الصومال واليمن (98)، موريتانيا (97)، وجزر القمر (97)، فلسطين (99) وهذه الدول ذات اقتصاد رعوي بدائي مع هجرة إلى الدول العربية الأخرى أو الدول الأوربية كما في موريتانيا، أما فلسطين فهناك نسبة كبيرة من السكان الفلسطينيين يعملون بالخارج، والهجرة في معظمها هجرة ذكور .

2- تتراوح النسبة النوعية بين (100 – 105) في كل من تونس والجزائر والسعودية (101)، والسودان (103)، وسوريا (104)، العراق (104)، ولبنان (102)، ومصر (103)، والمغرب (100)، والأردن (107)، جيبوتي

[17] - عباس فاضل السعدي، دراسات في جغرافية السكان، منشأه المعارف، الإسكندرية، 1980، ص 211.

(108)، ورغم أن هذه نسب طبيعية إلا أن تونس والمغرب والجزائر من الدول التي ترسل مهاجرين إلى أوربا، كما أن مصر وسوريا والسودان ترسل مهاجرين إلى الدول العربية، وأن بعض هؤلاء المهاجرين المؤقتين يصطحبون أسرهم معهم، ونظرا لاستقرار المجمع السعودي وطبيعة المهاجرين إليه تعتدل النسبة بينهم، ويوجد بعض اللبنانيين الذين هاجروا إلى فرنسا أو غرب أفريقيا أو مناطق أخرى في العالم.

3- تزيد النسبة النوعية عن (110) في بقية الدول، بل تزيد على 200 في دولتين حيث تسجل (230) في الإمارات، (260) في قطر، وهما دولتان مستقبلتان للمهاجرين، وبصفة خاصة هجرة الذكور كما ترتفع في النسبة في عُمان (150) والبحرين إلى (136) وفي الكويت (130) وفي ليبيا (115) وكلها دول مستقبلة للعمالة المهاجرة التي ترتفع بينها نسبة الذكور، ينظر الشكل(4).

شكل (4) نسبة النوع لدول الوطن العربي لسنة 2018

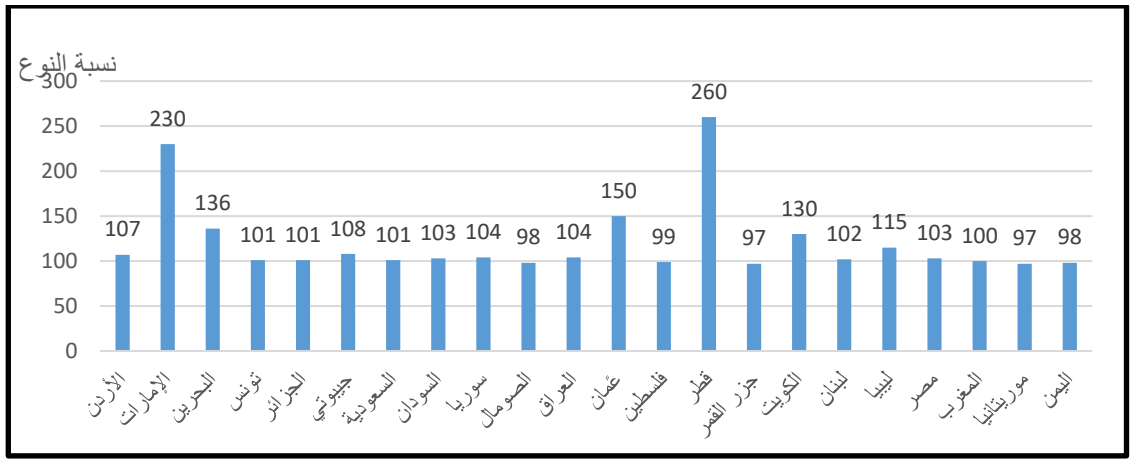

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الامارات لعام 2018، ص295.

مما سبق يتضح أن ارتفاع النسبة النوعية له علاقة بهجرة القوى العاملة في معظم البلاد العربية، فهي منخفضة في الدول المصدرة لعمالها وسكانها، ومرتفعة في الدول المستقبلة للعمالة، ولذلك علاقة بالتنمية، فخروج الذكور تتسبب في بعض المشكلات الاقتصادية في بعض الدول العربية، وكان ضرورة لتحسين اقتصاد الدول المستقبلة للمهاجرين.

خامسا: التركيب العمري:

يعد التركيب العمري من أهم الخصائص السكانية إذ ينعكس على الكثير من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ويتأثر بالهجرة والوفيات، ومن الناحية الديموغرافية فإن التركيب العمري من الخصائص السكانية التي يشك في صحة بياناتها خاصة الدول النامية، اذ ترتفع نسبة الأمية ويقل الوعي الإحصائي بأهمية الأداء بالبيانات الصحيحة ولتفادي الخطأ في التبليغ عن السن تم تقسيم السكان إلى فئات ثلاث عريضة (صفر – 14)، (15 – 64) و (65 فأكثر)، ويوضح الجدول رقم (2) والشكل رقم (5) التركيب العمري في البلد العربية عام 2018، والذي يمكن تقسيمه الى ثلاثة فئات هي:

1- فئة صغار السن (14 سنة فاقل) ترتفع نسب السكان في فئة صغار السن في الدول ذات الخصوبة المرتفعة، فتصل النسب إلى (49.5%) من إجمالي السكان في اليمن وإلى (48.3%) في سوريا، (47%) في الصومال وعُمان (46.5%) والعراق (46%) وموريتانيا (44.5%) والسعودية (45.3%) والسودان (45.2%) والأردن (44.5%) والجزائر (43.6%) والمغرب (40.5%). أي أن أكثر من نصف الدول العربية هي مجتمعات فتية حيث يبلغ سكانها أقل من 14 سنة أكثر من (40%) من جملة السكان، وإن كان ذلك يلقى عبئ إعالة على السكان النشيطين اقتصاديا ولكن في حالة اعتدال المواليد مستقبلا وتوافر فرص العمل والاستثمارات في التعليم والتدريب يصير هؤلاء السكان قوى اقتصادية هائلة. كما وتنخفض نسبة صغار السن في مصر والكويت وليبيا وتونس ولبنان وترجع هذه النسب إلى اعتدال المواليد كما في مصر وتونس ولبنان أو استقبال السكان في فئة سن العمل والنشاط كما في الكويت وليبيا، الأمر الذي يؤدى إلى تعديل نسب فئات السن بعضها إلى بعض، كما ان بعض الدول تنخفض فيها فئة صغار السن عن (35%) وهي البحرين، قطر، الإمارات وهي دول مستقبلة للمهاجرين مما يؤثر في خصائص السكان النوعية، وفي الخصوبة وفي تعديل فئات السن لبعضها.

جدول (2) النسب المئوية للفئات العمرية لسكان الوطن العربي لعام 2018

الدولة	الفئة العمرية 14 سنة فاقل	الفئة العمرية 64-15	الفئة العمرية 65 سنة فأكثر
الأردن	44.5	52.8	2.7
الإمارات	30.7	67.6	1.7
البحرين	32.5	65.7	1.8
تونس	38	58	4
الجزائر	43.6	52.8	3.6
جيبوتي	44	53	3
السعودية	45.3	52.1	2.6
السودان	45.2	52	2.8
سوريا	48.3	49.1	2.6
الصومال	47	50.4	2.6
العراق	46	51.3	2.7
عمان	46.5	50.9	2.6
فلسطين	45.6	51.2	3.2
قطر	34.8	63.4	1.8
جزر القمر	43	54	3
الكويت	35.5	63.2	1.3
لبنان	36	59	5
ليبيا	35.8	61.8	2.4
موريتانيا	44.6	52.3	3.1

مصر	39.4	56.7	3.9
المغرب	40.5	55.9	3.6
اليمن	49.5	48	2.5

المصدر: بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الامارات، لعام 2018، ص295.

2- فئة الشباب (15-64 سنة) يتضح أن السكان في هذه الفئة يقل عددهم عن (50%) في دولتين اثنتين هما اليمن بنسبة (48%)، وسوريا (49.1%)، بينما تتراوح نسبة السكان بين (50 – 55%)، في الجزائر والعراق والأردن وعُمان وموريتانيا والسعودية والصومال والسودان وهذه المجموعة من الدول تتميز بارتفاع نسبة صغار السن، لذلك تؤثر على بقية نسبة فئات السن .كما هناك مجموعة من الدول العربية تتراوح فئة الشباب بين (55 – 60%)، وتضم مصر ولبنان والمغرب وتونس، وهذه الدول تتسم بانخفاض نسبة فئة صغار السن مما انعكس على نسبة فئة السن الوسطى، وفي حالة لبنان هناك ارتفاع في فئة كبار السن 65 فأكثر، وأخيرا الدول التي تزيد فيها نسبة فئة الشباب عن (60%) وتضم كل من البحرين والكويت وليبيا وقطر والامارات وهي الدول المستقبلة للسكان في سن العمل.

شكل (5) الفئات العمرية لسكان الوطن العربي لسنة 2018

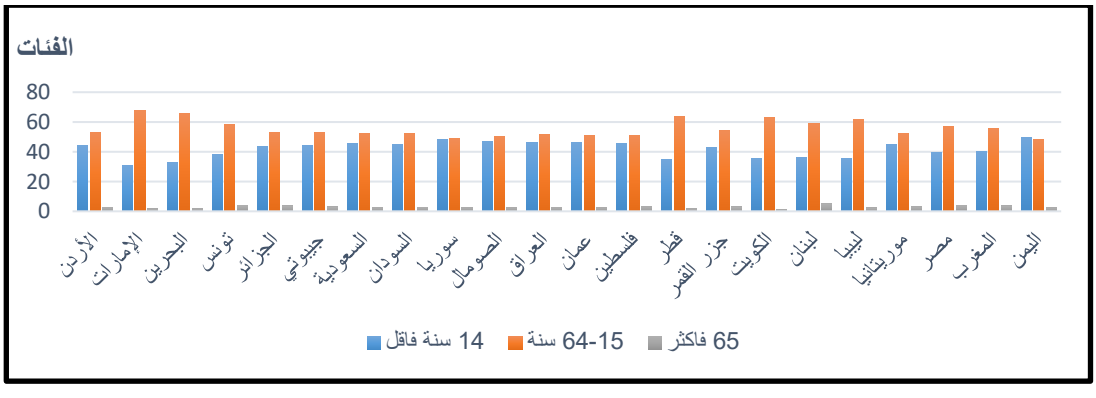

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2)

3- فئة كبار السن (65 فأكثر) اذ يتضح انخفاض نسبة فئة كبار السن عن 20% في الدول المستقبلة للمهاجرين في سن العمل وهي البحرين (1.8%) والكويت (1.3%) وقطر (1.8%) والإمارات (1.7%)، وهناك مجموعة دول تتراوح فيها نسبة كبار السن بين (2 – 3.9%) وتضم معظم الدول العربية، أما الدول التي تزيد فيها نسبة كبار السن عن (3.9%) فتشمل تونس ولبنان لأسباب تتعلق بالظروف الصحية وبانخفاض الخصوبة وفئة السن الصغرى .

المبحث الثالث

السكان والتحولات الحضرية في الوطن العربي

تمهيد

ترتبط بدايات التحضر بالتطورات التاريخية المختلفة التي مرت بها المدن في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث كانت الموجة الأولى للتحضر ما بين عامي 1750 – 1850 في كل من أوربا وأمريكا الشمالية نتيجة الثورة الصناعية حينها، أي ان الموجة الأولى ارتبطت بالتصنيع الذي أدى إلى تصاعد الهجرة من الريف إلى المدن أملاً في الحصول على فرص العمل الجديدة مؤدية إلى زيادة عدد سكان الحضر وكانت المراكز الحضرية الكبرى آنذاك محدودة في بعض الدول الأوربية مثل انكلترا وفرنسا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. أما موجة التحضر الثانية والهائلة الضخمة فيمكن اعتبارها منذ منتصف القرن العشرين، وهي المرحلة التي شهد العالم خلالها نمواً حضرياً لم يعرف له مثيل من قبل إلى الحد الذي يمكن معه القول ان القرن العشرين هو قرن التوسع الغير مسبوق في تضخم المدن وما يرتبط بها من خدمات و مشاكل مختلفة فقد ظهرت المدن العملاقة التي يتجاوز عدد سكانيا 10 ملاين نسمة مثل (بوينس ايرس، مكسيكو ستي،ساو باولو)[18].

اما في الدول النامية فان الزيادة في نسب التضخم الحضري تعود الى التحضر الهائل الذي انتاب هذه الدول في مرحلة ما بعد الاستقلال فضلا عن نمو بعض المدن الممتدة من الحقبة الاستعمارية. فقد شكل عدد السكان الذين يعيشون في مناطقها الحضرية ما نسبة (77 %) من عدد السكان الكلي، كما شكلت نسبة نفس السكان في كل من الهند والصين (37 %) من إجمال سكان وقد اوضح الباحث Dives ان عدد السكان الحضر في العالم خلال القرن المحصور بين 1850 – 1950 للمدن التي يزيد عدد سكانيا عن (100) ألف نسمة قد تزايد على نحو مذهل لدى مقارنته بمعدل النمو الكلي لسكان العالم [19].

أولا– نظرية التحضر:

يرى الباحثين أن تطوير النظرية حول التحضر لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار حدود وخصائص المجتمع المحلي والحضرية والمدنية والمجتمع الحضري، واعتبر جهود العلماء لتشكيل وتطوير نظرية حول التحضر ما زالت تواجه مشاكل. كما واستعرض المدارس النظرية في علم الاجتماع وأبرزها المدرسة الحضرية، والتي تشمل عملية الانتقال من الزراعة أو الإقطاع إلى الصناعة أو الوضع الحضري، وبالأبعاد الاجتماعية المكانية في تفسير الظواهر

[18] - عبد العظيم، صالح سليمان، المدن العامل الأكثر هيمنة في حياة السكان، www.arabrenewal.org
[19] - تغريد حامد علي، مصدر سابق، ص38.

السلوكية في مجال التفاعل الاقتصادي والاجتماعي على أسس ايكولوجية .والمدرسة الايكولوجية التي ترى أن درجة التحضر في المجتمع تتناسب بصورة طردية مع طبيعة نظام تقسيم العمل، كما وتتناسب تناسبا طرديا مع التكنولوجيا.

أما المدرسة الاقتصادية فقد صنفت المدن إلى المدينة التي يسودها نظام الرق والمدينة الإقطاعية والمدينة الرأسمالية والمدينة الاشتراكية .وهذا التدرج في الانتقال مرتبط في التغيرات في أنماط الاستهلاك .أما المدرسة البيئية فتهتم بالتفاعل بين الطبيعة والإنسان وضرورة تأقلمه وعدم وجود توازن في العلاقة بين الطبيعة والثقافة الإنسانية التي تمثل المدينة إحدى المعالم الثقافية التي أوجدها الإنسان مما يؤدي إلى خلق مشاكل حضرية لا عدم تكيف. أما المدرسة التكنولوجية فترى أن للتصنيع تأثير كبير في التحضر وتطور المدن.

وأخيرا تستعرض مدرسة القيم الاجتماعية والثقافية التي تعد مدخل مهم لدراسة خصائص المجتمع الحضري واستخدام المساحات داخل نطاق المدينة. حيث أشارت إلى رأي ماكس فيبر بأثر القيم على المجتمع الحضري ويرى الأخير أن العديد من المدن قد اكتسبت مكانتها بفضل القيم الروحية التي تلعب دورا مهما في تنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع المدينة[20].

ثانيا: التحضر في الوطن العربي

عرفت المنطقة العربية ظاهرة التحضر منذ القدم فأول ثورة حضرية عرفتها البشرية حدثت في هذه المنطقة وفي هذه البقعة من العالم سجل تاريخ البشرية القديم نشوء وازدهار واندثار مدن مشهورة كبابل وأور ونينوى وطيبة وقرطاج ولا يزال الوطن العربي يشهد حتى اليوم تسارعا في عملية التحضر وتعددا وتضخما في العديد من مدنه والمناطق الحضرية تتسع باضطراد لتضم إليها مساحات شاسعة من الريف.

وان المدن الرئيسة باتت تهيمن على المنظر الحضري العام ففي القرن التاسع عشر كان اغلب سكان الوطن العربي يعيشون في القرى والأرياف وكانت مدنه محدودة الإحجام إذ قدر سكان الوطن العربي عام 1800 حوالي (13) مليون نسمة وانعكس هذا العدد المتواضع آنذاك على صغر حجم مدنه إلا أن سكان الوطن العربي بدا بالتزايد في بداية القرن العشرين إذ وصل حوالي (30) مليون نسمة وبنسبة نمو (1%) وقدرت نسبة سكان الحضر عام 1910 في سوريا ولبنان بحوالي (20%) من المجموع الكلي للسكان وكانت النسبة (7%) في العراق و(9%) في مصر.

[20] - علاء سليم أسعد صلاح، خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي"دراسة تحليلية لمدينة نابلس"، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2006، ص26.

وزاد عدد سكان الوطن العربي حتى بلغ عام 1950 (80) مليون نسمة وزادت أعداد المدن التي يزيد حجمها عن (100000) نسمة من (11) مدينة عام 1900 إلى (37) مدينة عام 1950 وزادت أعدادها عام 1960 إلى (52) مدينة وبلغت نسبة السكان الحضر عام 1970 حوالي (39%) وبمعدل سنوي بلغ (5%).

جدول (3) الخصائص العامة للتحضر في الوطن العربي.

البلد	عدد السكان 2018 بالألف	نسبة السكان الحضر%						
		1960	1970	1980	1990	2000	2010	2018
الأردن	10.053	43	51	60	72	78	83	90
الإمارات	9.200	40	57	71	79	80	84	86
البحرين	1.501	82	79	81	88	87	88	90
تونس	11.446	36	44	52	58	63	66	68
الجزائر	41.750	30	39	44	52	60	73	71
جيبوتي	1.020	50	62	74	76	83	77	77
السعودية	32.612	30	49	66	77	80	83	83
السودان	40.878	10	16	20	27	33	36	34
سوريا	23.395	37	43	47	49	50	56	58
الصومال	11.351	17	18	22	30	33	38	40
العراق	38.858	43	56	65	70	66	68	70
عًمان	4.560	4	10	31	66	72	74	78
فلسطين	4.952	58	60	62	68	71	74	76
قطر	2.736	72	80	82	92	100	98	99
جزر القمر	817	9	16	20	24	28	29	28
الكويت	4.500	72	82	90	98	98	94	98
لبنان	3.803	40	60	74	83	86	87	88
ليبيا	9.715	23	40	69	76	76	78	79
مصر	104.000	38	64	43	43	44	46	43
المغرب	34.852	29	40	41	49	54	57	59
موريتانيا	3.976	6	14	27	40	40	41	60
اليمن	28.244	9	19	21	33	70	73	70
المعدل	–	35.4	45.4	52.8	61.4	66	68.3	70.2

المصدر: بالاعتماد على بيانات:

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الامارات، 2000.ص49.
2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الامارات، 2009.ص272.
3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية 1996، نيويورك، ص176-177.
4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الامارات، 2018.ص294.

ومن جانب آخر فانه في منتصف القرن العشرين كان الريف العربي يضم ثلاثة أفراد مقابل كل فرد واحد يقيم في المدن، أما اليوم فلن يبقى في الريف العربي سوى واحد فقط في مقابل كل ثلاثة أفراد يعيشون في المدن. لذا يمكن القول ان بلدان الوطن العربي تتجه بتسارع مطرد نحو المزيد من التحضر إذ ارتفعت درجة التحضر فيه من (35.4%) عام 1960 لتصل الى (70.2%) في 2018 ينظر الجدول (3).

ويعود ذلك إلى تغير معدل النمو السنوي لسكان الحضر، إذ نجد أن معدل النمو السنوي كان في حدود (6%) خلال المدة 1950-1955 مقابل (2.6%) لسكان الوطن العربي واستمر الارتفاع بين عامي 1990-1995 بوتيرة بلغت (4.1%) في العالم وبنسبة (2.4%) لسكان الوطن العربي، وتشير كل الدلائل وبالمقارنة مع النمو السنوي لمجمل سكان الوطن العربي إلى زيادة نسبة التحضر قد حصلت بسرعة لا مثيل لها وقد فاقت مثيلاتها في بعض الدول المتقدمة خلال عملية انتقالها نحو التحضر، اذ ان شكل منحى التحضر في بلدان الوطن العربي لم يكن متوافقا مع شكل منحى التحضر الذي يأخذ شكل الحرف (S) اذ نجد من الشكل (6) ان منحنى التحضر لبلدان الوطن العربي اخذ اتجاه الارتفاع بشكل ملحوظ للمدة (160-2018).

شكل (6) منحى التحضر لبلدان الوطن العربي للمدة (1960-2018)

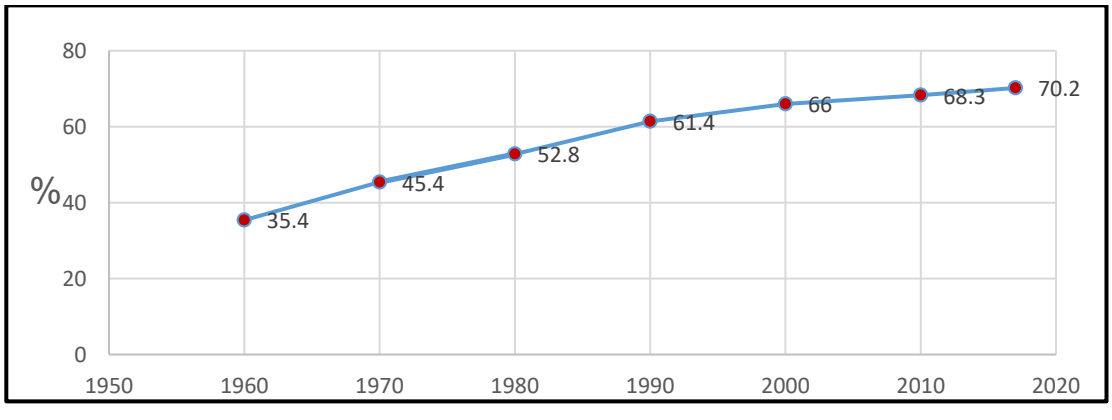

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (3)

كما ان التحليل الديمغرافي لأي ظاهرة وفي أي مدى وفي أي منطقة تظهر الحاجة الى معرفة التباين المكاني لتوزيع تلك الظاهرة، وقد دلت البيانات السكانية ان بلدان الوطن العربي اتصفت بارتفاع معدلات النمو

السكاني وهذا يؤكد ان المنطقة تمر بمرحلة تغير ديمغرافي سببه اختلاف معدلات المواليد والوفيات وكذلك معدلات الهجرة وزيادة عدد سكان المراكز الحضرية. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو السكاني في بلدان الوطن العربي الا ان حالة التباين المكاني لسكان الحضر لم تكن متجانسة واتخذت أنماط متعددة وكانت عناصر النمو الرئيسة (المواليد – الوفيات – الهجرة) وراء عدم التجانس هذا وفق لما تقدم يمكن ان نقسم أنماط التحضر في بلدان الوطن العربي الى أربعة أنماط للكشف عن التباين المكاني لها كما يتضح من الخريطة (2):

1- **تحضر ضعيف** (20–40%) اذ ظهر هذا النمط في أربعة دول هي جزر القمر، السودان، الصومال وموريتانيا بنسب تحضر بلغت (22%، 25%، 28%، 33%) على التوالي.
2- **تحضر معتدل** (41–60%) وشمل كل من اليمن، مصر، المغرب، عُمان، سوريا، الجزائر وتونس بنسب (42%، 46%، 47%، 48، 49، 53%، 55%) على التوالي.
3- **تحضر مرتفع** (61–80%) ويتمثل في كل من العراق وليبيا بنسبة 63% على التوالي، السعودية وفلسطين بنسبة (67%) على التوالي، الأردن بنسبة (68%)، الامارات وجيبوتي بنسبة (71%) على التوالي وأخيرا لبنان بنسبة (74%).
4- **تحضر مفرط** (81–100%) ظهر في ثلاث دول هي البحرين، قطر والكويت بنسب بلغت (85%، 89%، 90%) على التوالي.

خريطة (2) التباين المكاني لأنماط التحضر لبلدان الوطن العربي للمدة (1960–2018)

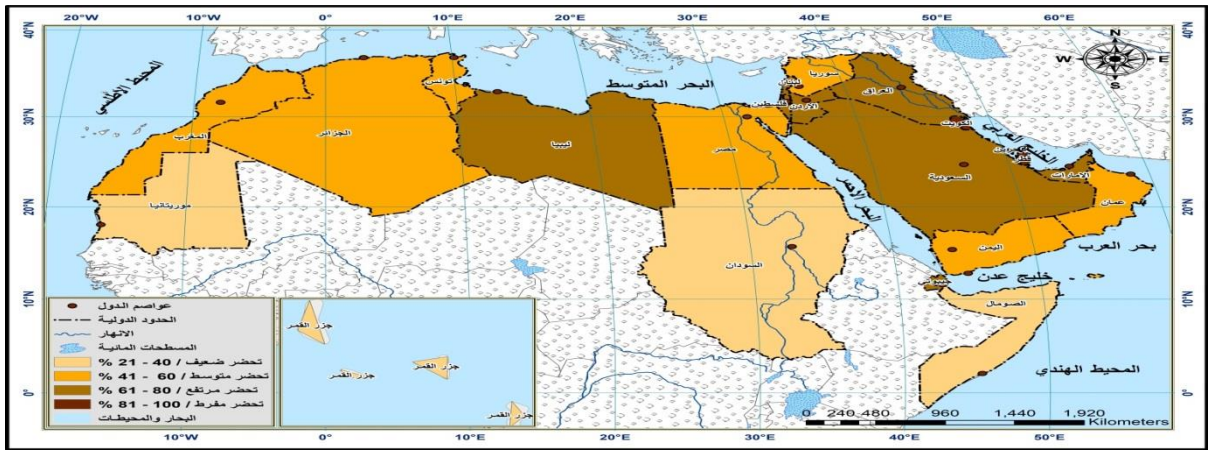

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (3)

كما إن معظم الدول العربية لم يكن نموها لعوامل جذب يفرضها تطور النشاط الصناعي والتجاري والإداري في المدن وما يرتبط به من توسع في فرص العمل والإنتاج فيها بقدر كونه نتيجة لعوامل الطرد التي تسود في البيئة الريفية ممثلة في قلة فرص العمل وانخفاض الإنتاجية والدخل وتفتت الملكية الزراعية والإدارة التنموية على مستوى كل بلد عربي وأدى هذا النمو الانفجاري للمدن إلى تزايد الضغط على البنية التحتية وتدهور الخدمات البيئية

والاجتماعية، ويمكن إجمال أسباب التضخم الحضري في الدول العربية في العقود الأخيرة إلى عوامل رئيسه اهما[21]:

1- معدل الزيادة الطبيعية المرتفع الذي يرجع إلى ارتفاع مستوى الخصوبة اذ تعد مكونات النمو الطبيعي هي المسؤولة عن تزايد السكان بدرجة كبيرة في المدن وهذه الظاهرة تجعل المدن العربية مختلفة عن المدن في العالم المتقدم، اذ تنخفض معدلات نموها عن مثيلتها في المناطق الريفية، وفي معظم البلدان العربية فان معدل الزيادة الطبيعية مسؤولة عن (40 – 50 %) من حجم النمو السكاني الحضري.
2- تزايد معدلات الهجرة الريفية اذ تسود هذه الظاهرة في كل الدول العربية وخاصة الزراعية منها ففي هذه البلدان يؤدي الضغط السكاني في المناطق الريفية ونقص الخدمات التعليمية والاجتماعية وفرص العمالة إلى خلق تيارات هجرة نحو المدن حيث تتزايد الخدمات وفرص العيش في مستويات حياتية أعلى ويعكس ذلك كله مدى الارتباط بين عوامل الطرد في الريف والجذب في المدن.
3- الهجرة الدولية الوافدة اذ يتمثل هذا العامل في الدول البترولية الغنية في شبة جزرة العرب ولا تقتصر الهجرة على العرب فقد بل تشمل مهاجرين من جنسيات غير عربية خاصة الهند والباكستان وبنغلادش واندونيسيا وهذا العامل ساهم في تزايد معدلات النمو الحضري في هذه الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي المتمثلة في قطر والكويت والسعودية والإمارات.

ثالثا: مشاكل التحضر في الوطن العربي

مشكلات التحضر ان للتحضر أثاره السلبية، فهو ليس عملية تغير ايجابي فقط للمجتمع، فبواسطة تتم تغيرات في سلوك السكان وأفكارهم وقيمهم ومعتقداتهم وفي مجال عملهم وطرق معيشتهم، فمن الطبيعي ان ترافق هذه التغيرات مختلف المشكلات وقد أشار احد علماء الاجتماع إلى ان المشاكل الرئيسة المرتبطة بالتحضر في دول العالم الثالث تأخذ جانبين[22]:

- سرعة النمو العمراني الحضري بحيث لا يتماشى هذا النمو مع نسبة النمو الاقتصادي.
- تمركز السكان الحضريين في المدن الكبرى نتيجة لتوفر عوامل الجذب فيها وينجم عن ذلك مشكلات كل البطالة والزحام وشحه الخدمات وتردي البني الارتكازية.

لذا يختلف تأثير التحضر اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى بلد ومن مدينة إلى اخرى .فحاليا يحدث ثلاثة أرباع النمو السكاني العالمي في مناطق حضرية في البلدان النامية فتحدث تضخما في النمو في مدن من أقل المدن قدرة على التكيف مع هذا النمو .ويقدر متوسط الزيادة الحالية في السكان سنويا في مدن البلدان النامية بـ (64) مليون نسمة، أي بمعدل (175000) شخص في اليوم ويحدث نصف هذه الزيادة بالنمو السكاني الطبيعي

[21] - فتحي محمد أبو عيانه، مشكلات السكان في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بلا تاريخ، ص108.
[22] - تغريد حامد علي، مصدر سابق، ص43.

داخل هذه المدن. وهذا التحضر لا يماثل ما حدث سابقا من نمو المدن في البلدان المتقدمة النمو .فحاليا يحدث النمو الحضري والتحولات من الريف إلى الحضر في البلدان النامية في سياق نمو سكاني مطلق أكبر بكثير مما كان يحدث سابقا، وفي مستويات من الدخل أدنى بكثير في سياق القدرة المؤسسية والمالية أضعف وفرص أقل جدا للتوسع في الخارج أو إلى ما وراء الحدود الوطنية ويصحب هذا التحول الحضري زيادة كبيرة في الفقر الحضري يمس بصورة غير متناسبة النساء والأطفال، وفي الصراعات العنصرية والجريمة والتشرد والتدهور البيئي وتهميش الفقراء الذي يتجلى غالبا في شكل استبعاد اجتماعي ومستويات من العيش لا يمكن تحملها وعزل مكاني .ويسهم ذلك كله مباشرة أو غير مباشرة في زيادة الاضطراب الاجتماعي والعنف الحضري[23].

فمعظم مدن الدول العربية تعاني من مشاكل كثيرة أهمها سوء التخطيط والإدارة وكذلك السياسات الحكومية العشوائية وصعوبة إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل وهذا ملاحظ في المدن العربية فالكثافة السكانية العالية وقلة المساكن الموجودة تؤدي إلى مشاكل. وبالتالي عملية التحضر تنعكس على المدن وتؤدي إلى زيادة في عدد السكان في دول العالم النامي وتؤدي إلى فقر وبطالة ومشاكل اجتماعية ومشاكل متمثلة في السكن العشوائي والأمن الحضري والفقر الحضري والإدارة الحضرية والبيئة الحضرية، هذا مما دفع المهتمين بدراسة المدن الى المناداة بانه لابد من ان يكون هنالك تخطيط للمدن، حتى تنتفي في تكوينها كل العيوب والمشاكل وتكون وسطا تتوافر فيه جميع الظروف التي تسعد الانسان في معيشته وعمله، الا ان النمو الحضري السريع وغير المتكافئ في دول الوطن العربي نتيجة لعدد من العوامل في مقدمتها الهجرة الواسعة من الريف الى المدينة فضلا عن سوء التخطيط جعل من الصعب القضاء على مشاكل التحضر، وقد صنفت جامعة الدول العربية في مؤتمرها الرابع عشر للشؤون الاجتماعية مشاكل التحضر في الوطن العربي الى[24]:

1- المشكلات السكانية في النمو الحضري.
2- المشكلات المجتمعية والتخطيط لمواجهتها.
3- التخطيط لمواجهة مشكلات الرعاية الاجتماعية.
4- مشكلات المرآه.
5- التخطيط لمواجهة النشاط الترويحي.
6- المشكلات الصحية.
7- مشكلة الإسكان.
8- المشكلات الاقتصادية والعمالية.
9- المشكلات التعليمية والثقافية.

[23] - عبد علي سلمان عبد الله المالكي، مصدر سابق، ص320
[24] - اسحق القطب وعبد الاله عياش، النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي، وكالة المطبوعات، ط1، الكويت، 1980، ص121-122.

10- المشكلات الإدارية.

11- المشكلات الإدارية.

12- مشاكل الإدارة المحلي

نتائج البحث

يتبين من العرض السابق لمعطيات البحث النتائج الاتية:

1- تزايد حجم السكان في الوطن العربي منذ منتصف القرن العشرين ولا يتوقع له أن ينخفض عن معدلاته الحالية لارتفاع معدلات المواليد، وكذلك انخفاض معدل الوفيات ولو أن بلدان الوطن العربي تفاوتت في تزايد حجموها السكانية مع أنها تفاوتت في مواردها الطبيعية والاقتصادية. وكما لا حضنا في أن التفاوت بين المواليد والوفيات تسبب في حدوث انفجار سكاني في معظم بلدان الوطن العربي. وكان هذا الانفجار السكاني عامل ضغط على اقتصاداتها وعاملاً معوقاً لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

2- ان شكل منحى التحضر في بلدان الوطن العربي لم يكن متوافقا مع شكل منحى التحضر الذي يأخذ شكل الحرف (S) اذ اخذ منحنى التحضر لبلدان الوطن العربي اخذ اتجاه الارتفاع بشكل ملحوظ اذ بلغ المتوسط الحسابي لعام 1960 (35.4%) في حين تزايدت الى (70.2%) عام 2018.

3- تباين توزيع السكان الحضر بين مدن دول الوطن العربي وذلك كان نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والتاريخية.

4- اتصفت بلدان الوطن العربي بتباين معدلات النمو السكاني فيها بشكل عام وفي المراكز للحضرية أيضا وهذا ناتج عن تباين العوامل الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها الواضح على العوامل الديمغرافية.

5- هناك فجوة كبيرة في الإنفاق على المدن الكبرى والعواصم حيث تستأثر على النسبة العالية من دون المدن الأخرى. فضلاً عن حصول الفجوة ذاتها بين سكان المدن والأرياف لصالح الأولى وهذا بدوره جعلها مناطق جذب للسكان الريف.

المقترحات:

في ختام هذا البحث يرى الباحث من الضروري أن يدون بعض المقترحات التي يراها مناسبة بهذا الخصوص وهي:

0- وضع سياسة سكانية موحدة تستهدف الوصول إلى حجم سكاني أمثل يتناسب مع إمكانيات وثروات الوطن العربي الطبيعية والاقتصادية، واللجوء إلى تنظيم النسل فهو الكفيل بإحداث هذه الموازنة وعلى عكس ذلك فإن الوطن العربي مقبل على مواجهة مشكلة سكانية كبيرة تتمثل بتزايد معدلات النمو في معظم بلدانه.

1- العمل على معالجة جميع المشاكل التي ذكرت في الصفحات السابقة، وأهمها إزالة الفوارق بين الاهتمام بالريف والمدن. وكذلك في نسب مساهمة المرأة في القوى العاملة وجعلها مقاربة إلى نسب مساهمة الرجل.

2- معالجة مشكلة السكن وهي من المشاكل الرئيسة التي يعاني منها سكان المدن.

3- الدعوة إلى إجراء المزيد من هذه الدراسات والبحوث في مجال النمو السكاني والخصوبة وذلك لتسليط الضوء على المشكلات التي تعاني منها المدن العربية ووضع الحلول الناجحة لتلك المشكلات.

المصادر

(1) الجابري، رسول، عملية التحضر في الوطن العربي في الثمانينات بين الطموح والأزمة، المجلة العربية لعلم الاجتماع، المجلد الثاني، العدد الرابع، مطبعة العمال، بغداد،1986.

(2) بريز، جيرالد وليم، مجتمع المدينة في البلاد النامية، ترجمة محمد محمود الجوهري، دار النهضة لطباعة والنشر، القاهرة، 1989.

(3) Priedmann, John, Urban Transition, London, 1975.

(4) عزيز، ماهر عبد الواحد، التطور الحضري في مدينة اربيل، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الآداب، جامعة بغداد،1990 .

(5) فؤاد عبد الله محمد، النمو الحضري المعاصر في العراق، مجلة البحوث الجغرافية، العدد الخامس، 2004.

(6) دولت احمد صادق ومحمد عبد الرحمن، الأسس الديموغرافية لجغرافية السكان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1969.

(7) صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن، جغرافية المدن، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1986.

(8) علي، تغريد حامد، التحضر السريع للمدن – دراسة في بعض المدن العراقية، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، مجلة المخطط والتنمية، العدد 21، 2009.

(9) الاشعب، خالص، المدينة والتحضر في العراق، بغداد، 1984..

(10) عبد الله مرقش، التحضر في مدينة الموصل، اطروحة دكتوراه (غ.م)، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1995، ص8.

(11) حسن الخياط، التحضر في الوطن العربي، الجزء الأول، مطابع الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

(12) محاضرة منشورة على الموقع الالكتروني،http://www.uobabylon.edu.iq

(13) علي، تغريد حامد، مصدر سابق، 2009.

(14) المالكي، عبد علي سلمان عبد الله، نمو السكان والبناء الاجتماعي – دراسة نظرية تحليلية لمشكلات السكان في الوطن العربي، كلية الآداب، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد 4، 2008،.

(15) أرقام ومعلومات منشوره على الموقع الالكتروني، http://www.arabgeographers.net

(16) بيانات صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامارات، 2018.

(17) السعدي، عباس فاضل، دراسات في جغرافية السكان، منشأه المعارف، الإسكندرية، 1980.

(18) عبد العظيم، صالح سليمان، المدن العامل الأكثر هيمنة في حياة السكان، www.arabrenewal.org

(19) علي، تغريد حامد، مصدر سابق،.2009

(20) علاء سليم أسعد صلاح، خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي"دراسة تحليلية لمدينة نابلس"، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2006.

(21) أبو عيانه، فتحي محمد، مشكلات السكان في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بلا تاريخ.

(22) علي، تغريد حامد، مصدر سابق، 2009.

(23) المالكي، عبد علي سلمان عبد الله، مصدر سابق،2008.

(24) اسحق القطب وعبد الاله عياش، النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي، وكالة المطبوعات، ط1، الكويت، 1980.